

كليات في علم الرجال

[185] والقوة والحسن وغيرها من أوصاف متن الحديث، تعرضه باعتبار اختلاف حالات رجال السند، وقد يطلق على السند مسامحة، فيقولون: " في الصحيح عن ابن أبي عمير " وهو خروج عن الاصطلاح، فالمراد بالموصول في " ما يصح عنه " هو متن الحديث، لانه الذي يتصف بالصحة والضعف، ولكن الكل غير واضح، أما الاول فأى ركافة في القول بأن العصاة اتفقت على وثاقة هؤلاء ؟ ولو كان ركيكا، فلم ارتكبها نفس الكشي في الطبقة الاولى، حيث اكتفى فيهم مكان " صحيح ما يصح عنهم " بقوله " أجمعت العصاة على تصديق هؤلاء الاولين من أصحاب الامامين عليهما السلام ". وأما الثاني، فإنما يرد لو قدم قوله " وتصديقهم " في الذكر على قوله " صحيح ما يصح عنهم "، إذ عندئذ لا حاجة إلى الثاني، ولكن الكشي عكس في الذكر، فاحتاج الكلام إلى الجملة التوضيحية، فأتى بلفظ " وتصديقهم ". وأما الثالث، فلان الصحة سواء فسرت بمعنى التمامية أم بمعنى الثبوت، يقع وصفا للسند والمتن معا إذا كان في كل ملاك للتوصيف به، وليس للصححة مصطلح خاص حتى نخصه بالمتن دون السند. وأما تخصيص هؤلاء الثمانية عشر بالذكر دون غيرهم، مع أن هناك رواية اتفقت كلمتهم على وثافتهم، فلاجل كونهم مراجع الفقه ومصادر علوم الائمة عليهم السلام ولاجل ذلك أضاف على قوله " بتصديقهم "، قوله " وانقادوا لهم بالفقه " وأقروا لهم بالفقه والعلم " فلم ينعقد الاتفاق على مجرد وثافتهم، بل على فقاھتهم من بين تلاميذ الائمة عليهم السلام. فهذه المميزات أوجبت تخصيصهم بالذكر دون غيرهم. على أن الكشي كما عرفت لم يعنونهم باسم " أصحاب الاجماع " بل هو اصطلاح جديد بين المتأخرين، بل عنونهم في مواضع ثلاثة بـ " تسمية الفقهاء